



مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية

شركة مال للوساطة الرقمية

تحت مبادئ حماية العملاء التي أقرها البنك المركزي السعودي تلتزم شركة مال للوساطة الرقمية للتمويل (MAI) بالشفافية والوضوح في تقديم كافة المعلومات المتعلقة بخدماتها ومنتجاتها وتحديثها باستمرار ليكون العميل على بينة بالخدمة المقدمة إليه وبالتزامنا في حفظ حقوقه وحماية بياناته و ترسیخ مبدأ حماية عملاء المؤسسات المالية ومواكلة للتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي ودولياً لحماية عملاء المؤسسات المالية وضمان حصول العملاء الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف البنك المركزي على معاملة عادلة بشفافية وصدق وأمانة و حصول العملاء على الخدمات والمنتجات بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية

تعتبر هذه المبادئ الإطار العام لحماية عملاء المؤسسات المالية مراعاتها في كافة تعاملاتها مع العملاء، وهي على النحو الآتي:

<h3>المبدأ الثاني: الإفصاح والشفافية</h3> <p>على المؤسسة المالية التأكيد من وضوح وسهولة فهم معلومات الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء، بحيث تكون محدثة واضحة و مختصرة ودقيقة وغير مضللة، ويمكن الوصول لها دون عناء خصوصاً شروطها وميزاتها الرئيسية، كما يجب أن تشمل إيضاح حقوق ومسؤوليات كل طرف وتفاصيل الأسعار والعمولات التي تتقاضاها المؤسسة المالية والضرائب المترتبة عليها والاستثناءات والغرامات وأنواع المخاطر والمنافع الرئيسية وآلية إنها العلاقة وما يتربّع عليها، إضافة إلى توفير معلومات عن المنتجات والخدمات البديلة المقدمة من المؤسسة المالية</p>	<h3>المبدأ الأول: المعاملة بعدل وإنصاف</h3> <p>يجب على المؤسسة المالية التعامل بعدل وأمانة وإنصاف مع العملاء في جميع مراحل العلاقة بينهما، بحيث يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة المالية، كما يجب بذل العناية والاهتمام الخاص للعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين</p>
<h3>المبدأ الرابع: سلوكيات وأخلاقيات العمل</h3> <p>يتوجب على المؤسسة المالية العمل بطريقة مهنية عالية بما ينعكس على مصلحة العملاء وعلى امتداد العلاقة بينهما، حيث تعتبر المؤسسة المالية المسئولة الأول عن حماية مصالح العملاء. كما يجب على المؤسسة المالية توفير الموارد البشرية اللازمة لتحقيق ما سبق وتنفيذ أعمالها وخدمة عملاءها في كافة مناطق المملكة المتواجدة بها وتوفير مراكز مناسبة لخدمة عملاءها والقنوات الموثقة للتواصل معهم.</p>	<h3>المبدأ الثالث: التثقيف والتوعية</h3> <p>يتعين على المؤسسة المالية وضع برامج وآليات مناسبة لتطوير معارف ومهارات العملاء ورفع مستوى الوعي والإرشاد لديهم وتمكينهم من فهم المخاطر الأساسية ومساعدتهم في اتخاذ قرارات مدرسة وفعالة، ومساعدتهم في معرفة الجهة المناسبة للحصول على المعلومات في حال حاجتهم لذلك</p>
<h3>المبدأ السادس: حماية خصوصية المعلومات والبيانات</h3> <p>تلتزم المؤسسة المالية بوضع الآليات المناسبة وفقاً للأنظمة والتعليمات والسياسات السارية ذات العلاقة لحماية معلومات وبيانات العملاء المالية وأو الائتمانية وأو التأمينية وأو الشخصية والحفاظ على خصوصيتها على أن تشمل جميع الحقوق الوارد ذكرها في نظام حماية البيانات الشخصية، ووضع أنظمة رقابية على مستوى عالي تشتمل على آليات مناسبة تحدد الأغراض التي من أجلها تم جمع البيانات</p>	<h3>المبدأ الخامس: الحماية ضد عمليات الاحتيال وسوء الاستخدام</h3> <p>يجب على المؤسسة المالية حماية أصول عملاءها من الاحتيال و وضع أنظمة تقنية ورقابية ذات مستوى عالي من الكفاءة والفعالية للحد من عمليات الاحتيال والاحتيال أو إساءة الاستخدام واكتشافها واتخاذ الإجراء اللازم حال وقوعها، وفقاً للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.</p>
<h3>المبدأ الثامن: المُنافسة</h3> <p>يجب على المؤسسات المالية أن تتيح للعملاء القدرة على البحث والمقارنة بين أفضل الخدمات والمنتجات وتقديم مقدميها بسهولة ووضوح، وعلى المؤسسة المالية تقديم أفضل المنتجات والخدمات والأسعار بما يلبي احتياجات العميل ورغباته، وتعزيز الابتكار والحفاظ على جودة الخدمات والمنتجات</p>	<h3>المبدأ السابع: معالجة الشكاوى</h3> <p>يجب على المؤسسة المالية توفير آلية مناسبة للعملاء لتقديم الشكاوى بحيث تكون الآلية واضحة وفعالة، ويجب دراسة الشكاوى واتباع التدابير والإجراءات الالزامية لمعالجتها بشكل عادل وفعالة، وتقديم أفضل الحلول وأنسبها دون تأخير وفقاً للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة</p>

المبدأ العاشر: تضارب المصالح

يجب أن يكون لدى المؤسسة المالية سياسة مكتوبة بشأن تضارب المصالح، وعليها التأكد من أن السياسات التي تساعد في كشف العمليات المحتملة لتضارب المصالح موجودة و مطبقة، وعندما تنشأ إمكانية تضارب مصالح بين المؤسسة المالية وأي طرف آخر فيجب الإفصاح عنها للجهة المسئولة

عند القيام بالإسناد لأي من الخدمات التي تتضمن تعامل مع العملاء، على المؤسسة المالية التأكد من التزام الطرف الثالث بمتطلبات هذه المبادئ والقواعد -حيثما انتطبقت-، وأنها تعمل لما فيه مصلحة عملائها وتحمل مسؤولية حمايتهم، وتحمل المؤسسة المالية المسئولة في حال عدم التزام الطرف الثالث المُسند إليه المهام بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية في أي من العمليات والمهام المسندة إليه وفقاً لما ورد في التعليمات ذات العلاقة الصادرة من البنك المركزي



القواعد السلوكية العامة

تعتبر هذه المبادئ الإطار العام لحماية عملاء المؤسسات المالية مراعاتها في كافة تعاملاتها مع العملاء، وهي على النحو الآتي:

القاعدة رقم (2)

يجب على المؤسسة المالية تقديم المعلومات و/أو المستندات للعملاء بشكل واضح ودقيق، وتجنب التضليل والغش والتدليس

القاعدة رقم (1)

يجب على المؤسسة المالية تشجيع العملاء على قراءة العقود وملحقاتها ونموذج الإفصاح الأولي والشروط والأحكام والوثائق وأي مستند آخر يتطلب موافقة العميل أو توقيعه، والتحقق من اطلاعهم وإدراهم لما جاء فيها، بالإضافة إلى توفير الشروط والأحكام المحدثة عبر القنوات الإلكترونية للمؤسسة المالية

القاعدة رقم (4)

دون الإخلال بالقاعدة رقم (8) من هذا القسم، يجب على المؤسسة المحمول المعتمد لدى المؤسسة المالية إضافة إلى هاته المحمول الموثقة الأخرى بأي تغيير يطرأ على الشروط والاحكام (إذا كانت الاتفاقية والتعليمات ذات العلاقة تجيز هذا التغيير) قبل بدء سريان ذلك التغيير بمدة لا تقل عن (30) يوم، كما يجب أن تتيح المؤسسة المالية إمكانية الاعتراض في حال عدم موافقة العميل بعد استلام الإشعار عن طريق إحدى القنوات الموثقة

القاعدة رقم (3)

يجب على المؤسسة المالية إدراج كافة الشروط والأحكام في نموذج تقديم طلب الحصول على المنتج أو الخدمة، على أن تضمن البيانات التحذيرية المخاطر المحتملة عند استخدام المنتج أو الخدمة خلاف المتفق عليه. كما يجب صياغة كافة الشروط والأحكام باللغة العربية بشكل مبسط و واضح وغير مضلل، مع توفير نسخة باللغة الإنجليزية عند طلب العميل ذلك

القاعدة رقم (6)

يجب على المؤسسة المالية توحيد حجم الخط المستخدم (حجم 14 كحد أدنى) وأن يكون واضح ومقروء في العقود وملحقاتها، التي من بينها ماذج الإفصاح الأولية، الشروط والأحكام، الوثائق، الاستثناءات، وأي مستند آخر يتطلب توقيع العميل أو اطلاعه عليه، كما يجب عدم طلب توقيع العميل (أيا كان شكل التوقيع) على أي مستند فارغ أو لم يتم استكمال كامل بياناته، وعلى المؤسسة المالية حماية مستندات وتوقيعها العملاء وحفظها

القاعدة رقم (5)

يجب على المؤسسة الأولى الذي يحتوي على المعلومات الخامسة بالمنتجات والخدمات وتفاصيل احتساب الرسوم والعمولات وكلفة الأجل إن وجدت- وذلك عند إبرام العقد أو الاتفاقية وأخذ إقرار من العميل بقراءتها وفهمها والموافقة على محتواها ويجب أن يكون نموذج الإفصاح بلغة سهلة وواضحة وبطريقة مبسطة



القواعد السلوكية العامة

القاعدة رقم (8)

يجب على المؤسسة المالية عدم إجراء أي تغيير باليادة في الرسوم والعمولات التي يتغيرن على العملاء سدادها بعد الحصول على الخدمة أو المنتج وتوقيع العقد أو الاتفاقية أو ما في حكمها، ويستثنى من ذلك الرسوم والعمولات

القاعدة رقم (7)

يجب على المؤسسة المالية تزويد العميل بنسخة ورقية أو إلكترونية -حسب ما يفضله العميل- من جميع المستندات ذات العلاقة بالمنتجات والخدمات فور حصوله عليها، وأخذ إقرار من العملاء

<p>المتعلقة بطرف آخر بشرط أن تكون مرتبطة باتفاق العميل بالأصل الممول، ويلزم إشعار العميل بذلك عند إبرام العقد</p> <p>القاعدة رقم (10)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية عند تقديم العملاء بطلب الحصول على خدمة أو منتج الالتزام بالآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> إرسال رسالة نصية للعميل (فور تقديم الطلب) تحتوي بحد أدنى على: عنوان الطلب، الرقم المرجعي للطلب، التاريخ المتوقع لتنفيذها، الرقم المجاني المخصص للاستفسارات. إشعار العميل بقبول الطلب أو رفضه عبر رسالة نصية بحد أقصى (3) أيام عمل، وفي حال الرفض فيجب أن يتضمن الإشعار سبب الرفض بالإضافة إلى آلية الاعتراض على الرفض. استثناء من الفقرة (ب)، يتم الإشعار للمطالبات التأمينية كتابياً وتحديدها وفقاً لกำหนด المحددة في التعليمات ذات العلاقة، ويجب أن يتضمن الإشعار بحد أدنى ما يلي: عند قبول المطالبة بشكل كامل أو جزئي: مبلغ التسوية، توضيح كيفية الوصول لمبلغ التسوية، التبرير عند تخفيض مبلغ التسوية أو قبول المطالبة جزئياً عند رفض المطالبة: سبب الرفض، المستندات الداعمة لقرار الرفض في حال طلبها من العميل 	<p>بالاستلام في حال تزويدهم بها ورقياً، على سبيل المثال لا الحصر: العقد وملحقاته، الوثائق التأمينية، الشروط والاحكام، جدول الرسوم والعمولات</p> <p>القاعدة رقم (9)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية وضع قائمة الرسوم والعمولات (بما في ذلك رسوم الطرف الآخر) في مكان واضح بممتناها وفروعها وإدراجها في مواقعها الإلكترونية.</p>
<p>القاعدة رقم (12)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية التأكيد من أن كافة القنوات الإلكترونية متوافرة وبشكل آمن، وفي حال تكبد العملاء خسارة مباشرة نتيجة اختراق هذه القنوات و/ أو ضعفها الأمني فيجب تعويضهم عن أي خسائر ناتجة عن ذلك، كما يجب الالتزام بالآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تطبيق أكثر من معيار للتحقق من الهوية عند الدخول على الخدمات الإلكترونية، واتخاذ الإجراءات الازمة للحد من عمليات الاحتيال الإلكتروني. تضمين الغرض الذي تم من أجله إرسال الرسائل النصية المتضمنة رمز التحقق إلى العملاء على سبيل المثال: تعريف مستفيد، إعادة تعيين كلمة المرور الدخول على الحساب، تحويل مبلغ مالي 	<p>القاعدة رقم (11)</p> <p>تقع مسؤولية حماية معلومات وبيانات العميل والحفاظ على سريتها على المؤسسة المالية، سواء المعلومات والبيانات المحفوظة لديها أو لدى طرف ثالث، ويجب على المؤسسة المالية الالتزام بالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> توفير بيئة آمنة وسرية في كافة قنواتها لضمان الحفاظ على سرية بيانات العميل عند تنفيذه للعمليات، ووضع إجراءات العمل المناسبة والأنظمة الرقابية الفعالة لحماية بيانات العملاء واكتشاف ومعالجة التجاوزات التي حدثت أو المتوقعة حدوثها. توقيع كافة الموظفين الدائمين أو المؤقتين وموظفي الطرف الثالث على نموذج المحافظة على السرية بشأن بيانات العملاء والتأكد من عدم كشفهم المعلومات الشخصية للعملاء ومنع الدخول عليها واقتصره على الأشخاص المخولين فقط سواء كانوا على رأس العمل أو بعد ترکهم لوظائفهم. المحافظة على سرية بيانات العميل وفقاً لما تقضى به الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة



القواعد السلوكية العامة

القاعدة رقم (14)	القاعدة رقم (13)
<p>يجب على المؤسسة المالية ضمان أداء مهام جميع الموظفين بكفاءة وفعالية واتباع السلوكيات والأخلاقيات بمهنية عالية تجاه العملاء الحاليين أو العملاء المحتملين في جميع الأوقات، إضافة إلى تدريب موظفي المصفوف الأمامية الذين يتعاملون بشكل مباشر مع العملاء بشكل دوري والعمل على حصولهم على الشهادات المهنية الالزمة للإلمام بمهارات التعامل مع العملاء وبالمنتجات والخدمات المقدمة للعملاء وبالتالي دعماً ذات العلاقة الصادرة من البنك المركزي</p>	<p>يجب على المؤسسة المالية التحقق من استمرارية عمل أنظمتها وخدماتها والتتأكد من جاهزيتها في تلبية احتياجات العملاء في كافة الأوقات وعلى المؤسسة المالية عدم الاستفادة من أي مبالغ معادة قد تنشأ بسبب خطأ أو عطل فني وعليها إعادةتها إلى العميل المفترض دون تأخير والعملاء الآخرين الذين تعرضوا لنفس الخطأ في غضون (5) أيام عمل ودون انتظار المطالبة بها، ويجب إصلاح الخلل أو العطل وفقاً لمتطلبات استمرارية الأعمال، كما يجب التواصل مع العملاء المتأثرين وإحاطتهم بالخطأ</p>

	<p>وبالإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها من خلال إحدى القنوات المؤثقة، وإعلان ذلك من خلال جميع القنوات المفتوحة</p>
<p>القاعدة رقم (16)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية الالتزام بتنوعية العملاء بشكل مستمر عبر كافة قنواتها، على أن تشمل بحد أدنى: المنتجات والخدمات ومحاذيرها، آلية التعامل مع الديون والتعثر، عمليات الاحتيال، التعامل مع الشركات أو المؤسسات المالية أو الاستثمارية الغير مرخصة، الادخار، التثقيف والخطيب المالي</p>	<p>القاعدة رقم (15)</p> <p>دون الإخلال بالتعليمات ذات العلاقة، يجب على المؤسسة المالية متابعة أداء موظفي المفوف للأفروع ومركز الاتصال وموظفي التحصيل، بما فيهم موظفي الطرف الثالث للتأكد من اتباع أفضل الممارسات عند التعامل مع العملاء، والإلما بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي وبالمنتجات والخدمات المقدمة من المؤسسة المالية، على أن ترفع تقارير نصف سنوية إلى الإدارة العليا لمراقبة أداء الموظفين</p>
<p>القاعدة رقم (18)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية وضع آلية معالجة الشكاوى في مكان واضح يبني المؤسسة المالية وفروعها كافة وموقعها الإلكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية</p>	<p>القاعدة رقم (17)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية توفير قنوات متعددة لاستقبال الشكاوى والاستفسارات والطلبات بحيث تتمكن العملاء من تقديم الشكاوى حسب ما يقتضونه بكل يسر وسهولة وفي الأوقات المناسبة لهم وبما ينسجم مع طبيعة المؤسسة المالية، على أن تتضمن بحد أدنى:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الهاتف ▪ المجاني، الفروع وأو الموقع الإلكتروني ▪ تطبيقات الهواتف الذكية، البريد الإلكتروني



القواعد السلوكية العامة

<p>القاعدة رقم (20)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية تطوير مؤشرات أداء لقياس معالجة الشكاوى الواردة إلى المؤسسة المالية بشكل مباشر ومنها (قياس رضا العملاء، قياس جودة معالجة الشكاوى)، ورفع نتائج المؤشرات بشكل ربع سنوي إلى أعلى منصب تنفيذي في المؤسسة المالية.</p>	<p>القاعدة رقم (19)</p> <p>يجب أن تتضمن آلية معالجة الشكاوى والاستفسارات الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ إجراءات تقديم الشكوى وأو الاستفسار. ▪ توثيق استلام الشكوى وأو الاستفسار وتزويد العميل برقم مرجع رئيس وبالمرة المحددة للمعالجة عبر رسالة نصية إلى هاتفه المحمول المعتمد لدى المؤسسة المالية. ▪ تزويد العميل بالإدارة المختصة بمعالجة الشكاوى وأو الاستفسار الذي من خلاله يمكن للعميل التواصل مع المؤسسة المالية عند الحاجة لمتابعة الشكوى وأو الاستفسار. ▪ توثيق القناة المستخدمة في التواصل مع العميل والاحتفاظ بسجلاتها. بحد أدنى خمس سنوات معالجة الشكاوى وأو الاستفسار الوارد مباشرة للمؤسسة المالية وفقا لما يصدر من تعليمات من البنك المركزي. ▪ تزويد العميل بنتائج معالجة الشكوى وأو الاستفسار بشكل مفصل وبالمستندات الالزامية التي تؤيد صحة المعالجة من خلال أحد القنوات المؤثقة بالإضافة إلى الرد على استفساراتهم بشكل واضح وبجودة عالية. ▪ في حال عدم رضا العميل عن نتيجة معالجة شكواه ورغبته بتصعيدها، يجب تزويده بالآلية المتبعة للتتصعيد لمستوى أعلى داخل المؤسسة المالية أو توجيهه إلى الجهة المختصة بحسب ما يفضلهم
<p>القاعدة رقم (22)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية إتاحة رقم هاتف مجاني يمكن شرائط العملاء الاتصال به من داخل المملكة عن طريق الهاتف الثابت والمحمول، إضافة إلى رقم هاتف للاتصال من خارج المملكة (للبنوك وشركات التأمين) لتقديم الشكاوى والاستفسارات، على أن يتم نشر الرقم المجاني في الصفحة</p>	<p>القاعدة رقم (21)</p> <p>يجب أن توفر المؤسسة المالية خلال (5) أيام عمل المستندات التالية بناء على طلب العميل:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ نسخة من النماذج الأصلية لأي خدمة أو منتج

شركة مال لوساطة الرقية، ذات مسئولية محدودة برأسمال 2,000,000 ريال سعودي حاصلة على موافقة أولية للترخيص وماركة شاشة الواسطة الرقمية من البنك المركزي السعودي رقم 4030365525، شارع الأمير سلطان رقم 6885، رقم الوحدة 5، خاصفة لرقم برقم 42012544، ص 7015، المملكة العربية السعودية. جدد، المحطة 61، شارع الأمير سلطان رقم 68903، رقم الوحدة 4030365525، رقم الترخيص رقم 4030365525.

المركزي السعودي www.malfintech.com

<p>الرئيسية للموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة المالية بشكل واضح للعميل بالإضافة إلى كافة القنوات الأخرى</p>	<ul style="list-style-type: none"> نسخة من الشروط والحكام المحدثة للمنتج أو الخدمة. نسخة من عقود المبرمة مع العميل بما في ذلك مستندات الضمانات والكفارات. نسخة من وثيقة التأمين إن وجدت في التعامل
<p>القاعدة رقم (24)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية وموظفيها عدم التمييز في التعامل بين عملائها (الحاليين والمستقبليين) بشكل مجحف وغير عادل بناء على العرق، أو الجنس، أو الدين، أو اللون أو السن أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى وذلك في مختلف التعاملات.</p>	<p>القاعدة رقم (23)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية الأخذ في الاعتبار الحالات الإنسانية ومسؤولياتها المجتمعية عند التعامل مع العملاء الذين لديهم صعوبات مالية طارئة وإيجاد الحلول المناسبة لهم قبل البدء في اتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم</p>
<p>القاعدة رقم (26)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية وضع ساعات عمل الفرع في المدخل الرئيس للفرع وفي موقعها الإلكتروني إضافة إلى ساعات عمل تقديم الخدمات الهاتفية</p>	<p>القاعدة رقم (25)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية نشر مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية على موقعها الإلكتروني وفي مكان واضح للعميل</p>



القواعد السلوكية الخاصة

<p>القاعدة رقم (20)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية تطوير مؤشرات أداء لقياس معالجة الشكاوى الواردة إلى المؤسسة المالية بشكل مباشر ومنها (قياس رضا العملاء، قياس جودة معالجة الشكاوى)، ورفع نتائج المؤشرات بشكل ربع سنوي إلى أعلى منصب تنفيذي في المؤسسة المالية.</p>	<p>القاعدة رقم (19)</p> <p>يجب أن تتضمن آلية معالجة الشكاوى والاستفسارات الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> إجراءات تقديم الشكوى و/أو الاستفسار. توثيق استلام الشكوى و/أو الاستفسار وتزويد العميل برقم مرجع رئيس وبالمرة المحددة لمعالجه عبر رسالة نصية إلى هاتفه المحمول المعتمد لدى المؤسسة المالية. تزويد العميل بالإدارة المختصة بمعالجه الشكاوى و/أو الاستفسار الذي من خلاله يمكن للعميل التوابل مع المؤسسة المالية عند الحاجة لمتابعة الشكوى و/أو الاستفسار. توثيق القناة المستخدمة في التوابل مع العميل والاحتفاظ بسجلاتها. بحد أدنى خمس سنوات معالجه الشكاوى و/أو الاستفسار الوارد مباشرة للمؤسسة المالية وفقا لما يصدر من تعليمات من البنك المركزي تزويد العميل بنتائج معالجة الشكوى و/أو الاستفسار بشكل مفصل وبالمستندات الالزمه التي تؤيد صحة المعالجه من خلال أحد القنوات المؤثقة بالإضافة إلى الرد على استفساراتهم بشكل واضح وبجودة عالية. في حال عدم رضا العميل عن نتيجة معالجه شكاوه ورغبته بتصعيدها، يجب تزويدة بالآلية المتبعه للتتصعيد لمستوى أعلى داخل المؤسسة المالية أو توجيهه إلى الجهة المختصة بحسب ما يفضله
<p>القاعدة رقم (22)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية إتاحة رقم هاتف مجاني يمكن شرائط العملاء الاتصال به من داخل المملكة عن طريق الهاتف الثابت والمحمول، إضافة إلى رقم هاتف لاتصال من خارج المملكة (للبنوك وشركات التأمين) لتقديم الشكاوى والاستفسارات، على أن يتم نشر الرقم المجاني في الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة المالية بشكل واضح للعميل بالإضافة إلى كافة القنوات الأخرى</p>	<p>القاعدة رقم (21)</p> <p>يجب أن توفر المؤسسة المالية خلال (5) أيام عمل المستندات التالية بناء على طلب العميل:</p> <ul style="list-style-type: none"> نسخة من النماذج الأصلية لأي خدمة أو منتج نسخة من الشروط والحكام المحدثة للمنتج أو الخدمة. نسخة من عقود المبرمة مع العميل بما في ذلك مستندات الضمانات والكفارات. نسخة من وثيقة التأمين إن وجدت في التعامل
<p>القاعدة رقم (24)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية وموظفيها عدم التمييز في التعامل بين عملائها (الحاليين والمستقبليين) بشكل مجحف وغير عادل بناء على العرق، أو الجنس، أو الدين، أو اللون أو السن أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى</p>	<p>القاعدة رقم (23)</p> <p>يجب على المؤسسة المالية الأخذ في الاعتبار الحالات الإنسانية ومسؤولياتها المجتمعية عند التعامل مع العملاء الذين لديهم صعوبات مالية طارئة وإيجاد الحلول المناسبة لهم قبل البدء في اتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم</p>

شركة مال السعودية الرؤية ذات مسوبيات محددة باربع بليون 2,000,000,000 ريال سعودي حاصلة على موافقة أولية للترخيص وماركة شفافية لرخصة رقم 6858، رقم الوحدة 5 خاصية لرخصة رقم 40303653524، رقم الموحد 40303653524، رقم تجاري رقم 40303653524، رقم 42012544، شارع الأمير سلطان رقم العين 4903، جدة، بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. © 2018 المركزي السعودي

المركيزي السعودي www.malfintech.com

اللون أو السن أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى وذلك في مختلف التعاملات.	القاعدة رقم (25)
يجب على المؤسسة المالية وضع ساعات عمل الفرع في المدخل الرئيس للفرع وفي موقعها الإلكتروني إضافة إلى ساعات عمل تقديم الخدمات الهاتفية	يجب على المؤسسة المالية نشر مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية على موقعها الإلكتروني وفي مكان واضح للعميل